Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/3/2022); Vol. 18, No. 57, Part (2): 37-50
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.2.3

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Measuring the level application of IFRS based on the asset-liability approach in a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange

Lecturer: Saeb Salim Mohammed
College of Administration and Economics
Tikrit University
saebalmighan@tu.edu.iq

Prof. Dr. Bushra N. A. Al-Mashhadani
College of Administration and Economics
University of Baghdad
bushra.najm@coadec.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

The current research aims to measure the level of application of International Financial Reporting Standards based on the asset-liability approach in the Iraqi Stock Exchange, where the current research focused on the most prominent International Financial Reporting Standards that were based on the asset-commitment entry, especially the International Financial Reporting Standard (9), As the researchers prepared an checklist consisting of (13) paragraphs of the requirements for the application of the International Financial Reporting Standard (9) to test the level of application of the mentioned standard in the research sample banks, which amounted to (10) banks and for the period from 2016 to 2019. The researchers concluded that there is an application, but not complete, of the requirements of the International Financial Reporting Standard (9), and that the highest application was for (the Commercial Bank of Iraq, the Trans-Iraq Bank, and the Region Bank).

Keywords: Asset-liability approach, Fair Value, (IFRS 9,15,16,17).

قياس مستوى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية المستندة إلى مدخل الأصل-الالتزام في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية(*)

م. صائب سالم محمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

أ.د. بشرى نجم عبدالله المشهداني
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد

المستخلص:

يهدف البحث الحالي إلى قياس مستوى تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية المستندة إلى مدخل الأصل-الالتزام في سوق العراق للأوراق المالية، حيث ركز البحث الحالي على أبرز معايير الابلاغ المالي الدولية" التي استندت إلى مدخل الأصل-الالتزام لاسيما معيار الإبلاغ المالي الدولي

(*) البحث مستل من أطروحة دكتوراه في المحاسبة/جامعة بغداد.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/3/2022); Vol. 18, No. 57, Part (2): 37-50
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.2.3

(9)، إذ اعد الباحثان استمارة فحص مكونة من (13) فقرة من متطلبات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (9) لاختبار مستوى تطبيق المعيار المذكور في المصارف عينة البحث والبالغة (10) مصارف وللمدة من سنة 2016 وإلى سنة 2019. وتوصل الباحثان إلى وجود تطبيق ولكن ليس كلي لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (9) وإن أعلى تطبيق كان من نصيب كلٌ من (المصرف التجاري العراقي، ومصرف عبر العراق، ومصرف الاقليم).

الكلمات المفتاحية: مدخل الأصل-الالتزام، القيمة العادلة، (IFRS 9, 15, 16, 17).

المقدمة

من خلال مراجعة معايير الابلاغ المالي الدولية" IFRSs الصادرة باتفاق المجلسين الدولي والأمريكي FASB/IASB ضمن إطار المشروع المشترك بينهما كما هو الحال في معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS 9 وIFRS 15 وIFRS 16 وIFRS 17)، يتبين بأن هناك تأكيد من قبل المجلسين على استخدام القيمة العادلة في القياس كونها أساس يمكن تطبيقه في الكثير من المجالات، فهما يقدمان أو يمنحان الأولوية للقياس بالقيمة العادلة وهما يستندان عند صياغة معايير الابلاغ المالي الدولية على مدخل الميزانية أو ما يعرف بمدخل الأصل-الالتزام (Asset-Lability Approach) كبديل عن المدخل المستند إلى الدخل (Income Approach).

هذا وان الهدف من الإبلاغ المالي كما وصفه المجلسين في الإطار المفاهيمي المشترك هو تقديم معلومات محاسبية عن الشركة والتي تكون مفيدة للمستثمرين والدائنين وأصحاب المصلحة الاخرين لاتخاذ القرارات الاقتصادية المستنيرة بشأن توفير الموارد للوحدة الاقتصادية، ويستند (IASB/FASB) عند اعداد القوائم المالية على مفهوم فائدة القرار والتي تعني بان المعلومات المحاسبية التي توفرها النظام المحاسبي ينبغي ان تكون مفيدة لاتخاذ القرارات وبهذا فان صياغة او تطوير المعايير المحاسبية تتم وفق هذا المفهوم.

وعليه فان مدخل الأصل-الالتزام يمثل مفهوم المحافظة على راس المال، بمعنى ينبغي على الشركة المحافظة على موجوداتها خلال الفترة وبهذا تصبح الأرباح بمثابة مخزن لثروة الشركة على وفق مفهوم المحافظة على راس المال، لذا يتطلب من الشركة ان تحافظ على أصولها لضمان استمرارية الثروة لأصحاب المصلحة. وبذلك فان التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة ومنظميها في العراق نتيجة الانتقال من مدخل الدخل الى مدخل الميزانية وتبني "معايير الابلاغ المالي الدولية" المستندة اليه بشأن مستوى تطبيق تلك المعايير في البيئة العراقية وتأثير ذلك على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية، وتم تقسيم البحث إلى خمس محاور، المحور الأول خصص لمنهجية البحث، بينما تناول المحور الثاني الاطار النظري لمدخل الأصل-الالتزام، المحور الثالث خصص لمعايير الإبلاغ المالي الدولي المستندة إلى مدخل الأصل- الالتزام، المحور الرابع الجانب العملي، وخصص المحور الخامس للاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: يعد التوجه العالمي بتطبيق "معايير الابلاغ المالي الدولية" لا سيما المستندة الى مدخل الأصل-الالتزام على جميع الشركات المدرجة في الأسواق المالية من اهم التطورات التاريخية للمحاسبة، اذ ان هناك اكثر من 100 دولة قد طبقت تلك المعايير، يعد هذا التوجه من التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في العراق في مجال القياس والافصاح المحاسبي، وعليه فان مشكلة البحث تتمثل بالتساؤل الآتي (هل هناك امتثال لمعايير الابلاغ المالي الدولية المستندة لمدخل الأصل-الالتزام في الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟).

ثانياً. أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية موضوع "معايير الابلاغ المالي الدولية" المستندة الى مدخل الأصل-الالتزام، اذ اظهر السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرون توجه كبير نحو الاهتمام بتطور الفكر المحاسبي ونتج عن ذلك التطور تأثير مفاهيم المحاسبة التي استند اليها مدخل الأصل-الالتزام في صياغة "معايير الابلاغ المالي الدولية" من اجل تحسين القياس والافصاح المحاسبي، هذا الامر يتطلب معرفة مدى الامتثال في تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولية المستندة الى مدخل الأصل-الالتزام في البيئة العراقية.

ثالثاً. هدف البحث: يهدف البحث الى اظهار مستوى تطبيق "معايير الابلاغ المالي الدولية" المستندة الى مدخل الأصل-الالتزام (معيار 9) في الوحدات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

رابعاً. فرضية البحث: يستند البحث الى الفرضية الآتية:

"لا يوجد امتثال لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (9) في الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية".

خامساً. مجتمع وعينة البحث: من اجل اختبار فرضيات البحث فقد قام الباحثان بإعداد قائمة فحص تتضمن مدى تطبيق الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تتضمن ثلاثة عشر فقرة لمتطلبات (IFRS 9) مستخدماً منطق الـ (0) و(1)، إذ يشير الـ (0) الى الوحدات غير المطبقة لمتطلبات المعيار في اعداد قوائمها المالية، اما الـ (1) يشير الى الوحدات التي طبقت متطلبات المعايير في اعداد القوائم المالية. وقد تم اجراء عملية الفحص لـ (10) وحدات اقتصادية مدرجة وللمدة من 2016 والى 2019، وان السبب في اختيار هذه المدة كونها المدة التي تبدأ بتطبيق "معايير الابلاغ المالي الدولية" في الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بموجب تعليمات البنك المركزي العراقي[1].

المحور الثاني: الإطار النظري لمدخل الأصل-الالتزام

أولاً. طبيعة مدخل الأصل-الالتزام: أشار باتون وليتلتون في كتابهما سنة 1940 بعنوان "مقدمة لمعايير محاسبة الشركات" إلى أنه بعد توسع الشركات وظهور الشركات المساهمة، تطلب تعدد المساهمين الى فصل الملكية عن الإدارة لتقييم أداء الشركة عن طريق تحديد الدخل، والتي أضحت الوظيفة الرئيسية للمحاسبة المالية، لأن المحاسبة لم تكن في ذلك الوقت أداة تقييم، بل عملية تعيين التكاليف وهذه الكلف تاريخية تنتج عوائد لفترات محاسبية مختلفة، وبالتالي تم الاعتراف بنهج الدخل لإعداد الكشوفات المالية المتعلقة بأداء الشركة، حيث يؤكد مدخل الدخل على المطابقة الملاءمة للإيرادات والتكاليف ذات الصلة خلال الفترة، بعد ذلك قدم (IASB/FASB) تركيزاً مختلفاً لإعداد الكشوفات المالية نتيجة الصعوبات التي واجهت الناس في تحديد مفاهيم (الدخل والايرادات والارباح) فقد استبدل مدخل الدخل بمدخل الميزانية والذي يعطي الأولوية بتحديد الأصول والالتزامات (Koornhof, 1995: 6).

يركز مدخل الأصل-الالتزام (مدخل الميزانية) على التخصيص الصحيح لقيمة الأصول والالتزامات، من خلال اتباع المقاييس المناسبة والملائمة، وبالتالي تصبح قيمة حقوق الملكية في لحظة زمنية معينة الزيادة في الأصول على الالتزامات، والأرباح خلال فترة معينة تساوي التغيير في صافي الأصول، وجهة النظر هذه للأرباح لها أسس قوية في الاقتصاد، إذ تعرف باسم (Hicks) للدخل (Dichev, 2008: 454). لذا فان الغرض من مدخل الميزانية هو استبدال

[1] كتاب البنك المركزي العراقي ذي العدد 9/12 في 2016/1/4.

المحاسبة على أساس المعاملات المنجزة ومقابلة الإيرادات والتكاليف بالمحاسبة المرتكزة على تقييم الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة أو الحالية (Kvifte, 2008: 83).

يؤكد نهج الأصول والالتزامات على أفضلية تقييم الأصول والالتزامات لذا يشير الدخل في ظل ذلك النهج على أنه التغيير في الأصول والالتزامات (Dichev, 2017: 617). بمعنى أن هذا النهج يقوم بحساب الأرقام المحاسبية من خلال تقييم الأصول والالتزامات في قائمة الميزانية والذي يعد نقيضا لنهج الإيرادات والمصروفات الذي يبدأ بقياس القيمة في قائمة الدخل (Saito, 2011: 108)

تستخدم المحاسبة القائمة على الأسهم الميزانية كأداة أساسية لتوفير معلومات محاسبية مفيدة لاتخاذ القرار، على الرغم من أن المستثمرين يقدرون قيمة حقوق الملكية باستخدام معلومات حول الشركة بما في ذلك الكشوفات المالية، فمن المتوقع أن توفر المحاسبة القائمة على الأسهم معلومات مفيدة لاتخاذ القرار عن طريق خفض نسبة قيمة الشركة التي يتعين على المستثمرين تقديرها، بمعنى نظراً لوجود عدم تناسق في المعلومات بين المدير والمستثمرين، فإن الميزانية، والتي من خلالها فان المدير الذي يتمتع بميزة المعلومات، يتعرف على العناصر التي تلبي تعريفات الأصول والالتزامات ويقيسها بالقيمة الحالية، ويضيق الفجوة بين القيمة الدفترية لصافي الأصول والقيمة السوقية لحقوق الملكية، وبالتالي توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرار، وبناءً على ذلك، فإن التوسع في بنود قائمة الميزانية واعتماد قياس القيمة العادلة مطلوبان لإظهار قيم الاسهم في الميزانية (Kusano, 2012: 142).

ثانياً. تعريف مدخل الأصل-الالتزام: تم تعريف مدخل الأصل-الالتزام من وجهة النظر الاقتصادية والإدارية والمحاسبية والجدول (١) يوضح مضمون تلك التعاريف.

الجدول (١): تعاريف مدخل الأصل-الالتزام

اسم المؤلف	المنظور الاقتصادي
(Hitz, 2007: 329)	"إن تعريف الأصول والالتزامات في الاقتصاد يشير إلى المنافع الاقتصادية المستقبلية والتدفقات الخارجة لتلك المنافع على التوالي، ويرتبط الدخل بالتغيرات في الأصول والالتزامات".
اسم المؤلف	**المنظور الإداري لمدخل الأصل-الالتزام**
(Gilbert, 2016: 13)	يؤكد الجانب الإداري لمدخل الميزانية على إدارة المخاطر من خلال الاستراتيجيات التي يكون الغرض منها التوازن أو إعادة التوازن الى محفظة الأصول وفقاً للضرورة بحيث يصبح التغير في الأصول على أساس القيمة السوقية أو القيمة الدفترية مساويا للتغير الحاصل في الالتزامات، لذا يعرف مدخل الأصل الالتزام بانه عملية مستمرة في إدارة الأصول والمطلوبات طبقاً لاستراتيجيات ذات الصلة بهما لتحقيق الهدف المالي.

اسم المؤلف	المنظور المحاسبي لمدخل الأصل-الالتزام
(Cho & Choi, 2016: 1223)	من وجهة النظر المحاسبية فان المحافظة على راس المال ما هي الا تجسيد لمدخل الأصل-الالتزام (مدخل الميزانية) فضلاً عن اتباع سياسة التحفظ (Conservatism) التي تجسد هذا المدخل والتي تقتضي بالاعتراف بالالتزامات المتوقعة وتأخير الاعتراف بالإيرادات وهذه السياسة تمنع من فقدان الأصول نتيجة السلوك الشخصي للإدارة، حيث ان الاعتراف بالخسائر بشكل مبكر يقلل من مكافئات الإدارة المستندة الى الأرباح.

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر المشار إليها في الجدول.

ويرى الباحثان بأن التعاريف السابقة لمدخل الأصل-الالتزام تؤكد على المحافظة على أصول الشركة من خلال إعادة تقييم الأصول مما تتطلب الامر القياس بالقيمة العادلة للأصول والالتزامات.

ثالثاً. القيمة العادلة كأساس للقياس في مدخل الأصل-الالتزام: ان ازدياد استخدام القيمة العادلة في القياس في البدء كان في الولايات المتحدة اذ تم اخضاع الأصول والالتزامات لقياس القيمة العادلة لعقود بصورة اختيارية أو مطلوبة وهذا يتوافق مع التقارب المحاسبي العالمي الذي تمخض عن اصدار "معايير الابلاغ المالي الدولية" والتي ركزت على أولوية القياس بالقيمة العادلة كوسيلة لتعزيز جودة وشفافية وملائمة الكشوفات المالية (Abahoonie & Barbut, 2009: 49). وقد عرف الـ (FASB) القيمة العادلة بأنها "السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ قياس الاصل أو الالتزام"، حيث يؤكد هذا التعريف على أن القيمة العادلة تستند إلى السوق وتتطلب النظر فيما قد يدفعه المشاركون الآخرون في السوق للأصل أو الالتزام وبالتالي سيحدد مستوى البيانات المتاحة لقياس القيمة العادلة كيفية تحديد تقييم الأصل أو الالتزام وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية ثلاث اساليب للتقييم وهي مدخل السوق، ومدخل الدخل، ومدخل التكلفة، تتطلب هذه النماذج مدخلات تعكس الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام. تعتمد المدخلات التي يمكن ملاحظتها على بيانات السوق التي يتم الحصول عليها من مصادر مستقلة، مثل أسعار البورصة (Sinnett, 2007: 33).

ويتطلب كل أسلوب تقييم استخدام المدخلات التي يمكن ملاحظتها أو عدم ملاحظتها في الأسواق النشطة، إذ يضع معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) تسلسلاً هرميًا للقياس بالقيمة العادلة يصنف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة إلى ثلاثة مستويات، مدخلات المستوى الأول، هي أسعار مدرجة في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة. مدخلات المستوى الثاني، هي مدخلات بخلاف الأسعار المدرجة في المستوى الاول والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر. مدخلات المستوى الثالث هي مدخلات غير قابلة للرصد للأصل أو الالتزام. يعطي التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الأولوية بالقياس لمدخلات المستوى الاول وأقل أولوية لمدخلات المستوى الثالث. وعليه يجب على الوحدات الاقتصادية تصنيف قياس القيمة العادلة ضمن الفئات الثلاث (Busso, 2014: 1).

وأشار الـ (FASB) بأن استخدام القيمة العادلة في القياس يؤدي الى مجموعة من الفوائد لمستخدمي الكشوفات المالية وهي (Schroeder & Schauer, 2010: 178):

١. أن تعريف واحد للقيمة العادلة إلى جانب إطار قياس القيمة العادلة يؤدي إلى زيادة الاتساق والقابلية للمقارنة في قياسات القيمة العادلة.
٢. يجب أن تزود الإفصاحات الموسعة حول استخدام القيمة العادلة لقياس الأصول والالتزامات مستخدمي البيانات المالية بمعلومات أفضل حول مدى استخدام القيمة العادلة لقياس الموجودات والمطلوبات المعترف بها وتأثيرها على قياس الأرباح خلال الفترة (أو التغيرات في صافي الأصول).
٣. ان التعديلات وفقاً للقيمة العادلة ساعدت على القضاء أو تقليل الاختلافات في الممارسات المحاسبية التي زادت من تعقيد مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP).

رابعاً. الدخل الشامل وفق مدخل الأصل-الالتزام: يعد عرض المعلومات المحاسبية عن أداء الشركة أحد الأهداف المهمة للكشوفات المالية من أجل تلبية متطلبات مجموعة واسعة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، إذ يهتم المدراء بالأداء العام للوحدة، بينما يهتم المستثمرون بالأرباح، أما الدائنون فيهتمون بالملاءة المالية للوحدة (Firescu, 2015: 219). وقد حدد بيان مفاهيم مجلس معايير المحاسبة المالية رقم (١) بأن "التركيز الأساسي للتقارير المالية هو المعلومات حول أداء الشركة المقدمة من خلال مقاييس الدخل الشامل ومكوناته، إذ يهتم المستثمرون والدائنون وغيرهم بتقييم احتمالات التدفقات النقدية للمؤسسات بشكل خاص بهذه المعلومات" (Dichev, 2008: 457).

بعد ذلك بدأ مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بالتحول التدريجي من مدخل قائمة الدخل (الدخل) نحو مدخل الأصل-الالتزام (الدخل الشامل) بعد اصدار (SFAC 6) "عناصر القوائم المالية"، والذي عرف الدخل الشامل بانه "التغيير في صافي الأصول، وبذلك فان أي زيادة في قيمة صافي الأصول تؤدي إلى ما يطلق عليه بالدخل وليس العكس صحيح، لان الأصول والالتزامات حقيقية فمن المنطق ان يتم التركيز عليها في القياس والتوصل إلى الدخل، وبهذا يصبح الدخل ومكوناته (الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر) على أنها مفاهيم ثانوية ووسيلة للإبلاغ عن التغييرات في الأصول والالتزامات" (Wolk et al., 2013: 405-406). وعليه يتضمن الدخل الشامل جميع التغيرات في صافي الأصول الناشئة للتعاملات مع غير المالكين، بمعنى ان قائمة الدخل الشامل تتضمن بنود قائمة الدخل والدخل الشامل الاخر، حيث ان تعدد بنود قائمة الدخل الشامل الاخر أصبحت مصدر اهتمام لمستخدمي الكشوفات المالية وقد عبر المشروع المشترك للمجلسين الدولي والامريكي (IASB/FASB) بان تقديم قائمة الدخل الشامل سيؤدي الى تحسين الإبلاغ المالية من خلال إمكانية المقارنة بين الكشوفات المالية (Khan et al., 2018).

المحور الثالث: معايير الإبلاغ المالي المستندة الى مدخل الأصل-الالتزام

اولاً. معيار الإبلاغ المالي الدولي (9) "الأدوات المالية": واجهت معايير المحاسبة الدولية للأدوات المالية انتقادات متزايدة مع تطور الأزمة المالية العالمية، الامر الذي تطلب من دول مجموعة العشرين (G20) الى اصلاح معاير المحاسبة، وعليه قام مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير الحاسبة الدولية في 24 تموز 2014 من اصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي (9)" الأدوات المالية"، والذي يتكون من ثلاث مراحل، المرحلة الأولى تتضمن تصنيف الأصول المالية

وقياسها في محاولة لتقليل طرق القياس وجعل الكشوفات المالية أكثر قابلية للفهم، اما المرحلة الثانية والتي تعد السبب في اصدار المعيار وهي نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يهدف الى تعزيز الاعتراف المبكر بمخاطر الائتمان، واخيراً محاسبة التحوط حيث أجرى المجلسين الدولي والامريكي تعديلات لمواءمة الكشوفات المالية بشكل أوثق مع ممارسات إدارة المخاطر (Bundesbank, 2019: 76).

وتعرف الأداة المالية بأنها " أي عقد ينشأ عنه أصل مالي للوحدة الاقتصادية، والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لوحدة أخرى" وعليه فان الأصل المالي يتكون من الاتي (BDO, 2019: 8):

١. النقد
٢. حق تعاقدي لاستلام النقد أو استلام أصل مالي من وحدة أخرى.
٣. أداة حقوق ملكية لوحدة اقتصادية أخرى.

اما الالتزام المالي يتكون من الآتي:

١. التزام تعاقدي لتسليم النقد او أصل مالي لوحدة اقتصادية أخرى.
٢. عقد يمكن تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالوحدة.

يتم تصنيف وقياس الأصول المالية طبقا لمعيار (9) بالكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، او بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (Holzmann & Munter, 2015: 104)

ولأغراض القياس تصنف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسائر والاصول المالية بالتكلفة المطفأة بناءً على (Huian, 2012: 30):

- ❖ نموذج الاعمال لإدارة الأصول المالية للوحدة.
- ❖ خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي.

ثانياً. معيار الإبلاغ المالي الدولي (15) "الايراد من العقود مع الزبائن": استكمالا للمشروع المشترك بين المجلسين الدولي والامريكي فقد شرعا بتطوير معيار مشترك للاعتراف بالإيراد، ففي 14 تشرين الثاني 2011 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية أحدث مسودة عرض (ED) حول موضوع الإيرادات من العقود مع الزبائن، وتم اصدار المعيار بصيغته النهائية في 28 اذار 2014 باسم IFRS 15 "الايراد من العقود مع الزبائن" والذي حل محل معيار المحاسبة رقم (IAS 11) "عقود الانشاءات" ومعيار (IAS18) " الايراد" (Dalkilic, 2014: 67). معيار (15) تحول من نموذج المخاطر-المنافع الى نموذج قائم على العقد والسيطرة، وعليه سيتطلب من الوحدة تحديد عقد مع الزبون وتعيين سعر لالتزامات الأداء المضمنة في العقد وبهذا لا يتم الاعتراف بالإيراد الا عندما يتم الوفاء بالتزام الأداء عن طريق نقل السيطرة على السلع أو الخدمات الى الزبون (Streaser et al., 2014: 7)، "بمعنى ان نموذج الاعتراف بالإيراد الجديد ينشئ حقوق والتزامات بين الوحدة الاقتصادية والزبون ويتم الاعتراف بالإيراد عند تحويل السيطرة على السلع والخدمات الى الزبون مقابل تعويضات تحصل عليها الوحدة حيث ان عملية تحول السيطرة قد تتم عند نقطة معينة او مع مرور الوقت" (Holzmann & Munter, 2014: 73).

يوفر معيار الإبلاغ المالي (15) منهج مكون من خمس خطوات للاعتراف بالإيراد وكما يأتي:

١. **تحديد العقد مع الزبون:** يعرَّف العقد بأنه اتفاق يحتوي على جميع الخصائص التالية (Devonish-Mills, 2014: 17):
- عقد بين طرفين او أكثر.
- هذا العقد ينشئ حقوق والتزامات واجبة التنفيذ.
- العقد أما ان يكون مكتوباً او شفوياً أو مستوحاة من ممارسات الاعمال.

٢. **تحديد التزامات الأداء ال:** يجب تحديد جميع السلع أو الخدمات الملتزم بها في العقد من **أجل** تحديد أي منها يجب اعتباره التزام أداء منفصلاً، كما هو الحال بالنسبة لتلك السلع أو الخدمات التي تختلف عن بقية العقد. تعد السلعة أو الخدمة مميزة وفق الآتي (Holzmann & Munter, 2014: 74):
- حصول الزبون على المنافع من السلع او الخدمات بصورة منفردة او مع موارد أخرى متاحة للزبون.
- يمكن تحديد الوعد بنقل السلعة أو الخدمة بشكل منفصل عن الوعود الأخرى الواردة في العقد.

٣. **تحديد سعر المعاملة.** يعرف السعر بأنه " المبلغ المقابل الذي تتوقع الوحدة الحصول عليه من الزبون مقابل تحويل السلع والخدمات اليه قد يكون مبلغ المعاملة ثابتاً من تعويضات الزبون، ولكن قد تكون هذه التعويضات متغيرة، او تكون في صورة غير نقدية، اذ يتم تعديل سعر المعاملة وفقاً لتأثيرات القيمة الزمنية للنقود إذ كان العقد يتضمن عنصر تمويل جوهري، اما إذا كان التعويض متغيراً فان الوحدة تقوم بتقدير المقابل الذي يحق لها الحصول عليه مقابل تحول السلع والخدمات الى الزبون (Dalkilic, 2014: 74).

٤. **تخصيص سعر المعاملة الى التزامات الأداء المنفصلة.** تقوم الوحدات الاقتصادية في الغالب بتخصيص سعر المعاملة لأكثر من التزام أداء في العقد إذا تطلب الامر تخصيص السعر، فان السعر المخصص يعتمد على القيمة العادلة النسبية في تخصيص التزامات الأداء المنفصلة، وتستند الوحدة في ذلك على السلع والخدمات التي يمكن بيعها بشكل مستقل والذي يطلق عليه "سعر البيع المستقل" (Kieso et al., 2019: 18-15).

٥. **الاعتراف بالإيراد عند تلبية التزام الأداء.** "الوحدة الاقتصادية تقوم بالاعتراف بالإيراد عند تلبية التزامات الأداء بتحويل السلع والخدمات الى الزبون، اي تحويل السيطرة على السلع والخدمات الى الزبون، وبذلك يصبح للزبون السيطرة عندما تكون له القدرة على توجيه واستخدام الأصل وكذلك الحصول على المنافع الجوهرية المتبقية للأصل، بالإضافة الى منع الوحدات الاقتصادية الأخرى من استخدام الأصل وكذلك الحصول على المنافع منه. قد يتم تلبية التزام الأداء في نقطة زمنية معينة أو بمرور الوقت، وعليه فان الوحدة تعترف بالإيراد بمرور الوقت عن طريق اختيار طريقة ملاءمة لقياس مستوى تقدم الوحدة في تلبية التزام الأداء (Kieso et al., 2020: 1548).

ثالثا: معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) "عقود الايجار": في 13 كانون الثاني 2016، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيارًا محاسبيًا جديدًا هو معيار الإبلاغ المالي الدولي (16) "عقود الايجار" على أن يتم تطبيق هذا المعيار في 1 كانون الثاني 2019. إذ أن المعيار المحاسبي الجديد الخاص بالإيجارات سيكون له تأثير جوهرية على الكشوفات المالية للوحدات الاقتصادية وعلى تلك التي تتبنى معايير الابلاغ المالي الدولية. ويعرف عقد الايجار بأنه " عقد يسمح بموجبه أحد الطرفين (المؤجر) للآخر (المستأجر) بالحق في استخدام الأصل لفترة معينة مقابل تعويضات (Magli et al., 2018: 77).

وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS17) يجب على المستأجرين تصنيف جميع عقود الإيجار الى فئتين: عقود الإيجار التشغيلي والإيجار التمويلية. يتم الاعتراف بعقود الايجار التشغيلي من قبل المستأجر كمصروف خلال مدة عقد الايجار، أما عقد الايجار التمويلي فيتم الاعتراف به من قبل المستأجر كأصل في قائمة الميزانية، أما وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (16) يتم رسملة جميع عقود الايجار في قائمة الميزانية باستثناء العقود قصيرة الاجل (أقل من 12 شهراً) وعقود الايجار منخفضة القيمة (Morales & Zamora, 2018: 106).

رابعاً. معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين": أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معياراً خاص لشركات التأمين تحت عنوان "معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" تضمن هذا المعيار على مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والافصاح لعقود التأمين، فضلا عن إمكانية التعرف على المخاطر وقياسها وبالتالي يزيد من إمكانية المقارنة بين شركات التأمين، سيكون تطبيق المعيار الزامياً في سنة 2023 وسينطبق على جميع عقود التأمين بما في ذلك عقود إعادة التأمين المملوكة والمصدرة من قبل الوحدات الاقتصادية (Widing & Jansson, 2018: 1).

عرف عقد التأمين وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (17) بأنه "عقد تقبل بموجبه شركة التأمين مخاطر التأمين من طرف اخر يسمى (حامل الوثيقة) من خلال الموافقة على تعويض حامل الوثيقة من حدث مستقبلي محدد غير مؤكد (الحدث المؤمن عليه) الذي يؤثر سلبًا على حامل الوثيقة (IFRS 17, IN6).

المحور الرابع الجانب العملي

يركز الباحثان في هذا الجانب على معيار الإبلاغ المالي الدولي (9) في قطاع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كون المصارف ملزمة بتطبيق معيار (9) بناءً على تعليمات البنك المركزي العراقي، فضلا عن عدم وجود تطبيق لمعايير الابلاغ المالي الدولية المستندة الى مدخل الأصل-الالتزام الأخرى مثل معيار (15)، (16)، أما معيار (17) فإن التطبيق الالزامي للمعيار سيكون في سنة 2023.

وعليه اعد الباحثان قائمة فحص تخص متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (9) "الأدوات المالية"، والتي تضمنت على مرحلتي التصنيف والقياس، وخسائر الائتمان المتوقعة، تم توزيع هذه القائمة على 13 فقرة وتم استخدام نموذج الـ (0) والـ (1) اذ تم إعطاء الرقم (1) للفقرة المطبقة في الوحدات عينة البحث والرقم (0) للفقرة غير المطبقة.

أولا. عينة البحث: تم اختبار فرضية البحث على عينة من الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مكونه من 10 وحدات مطبقة لمعيار (9) للمدة من 2016 ولغاية 2019 وهذه الوحدات هي، المصرف التجاري العراقي (BCOI)، المصرف الأهلي العراقي (BNOI)، مصرف سومر التجاري (BSUC)، مصرف الخليج التجاري (BGUC)، مصرف الائتمان العراقي (BROI)، مصرف المنصور للاستثمار (BMNS)، مصرف عبر العراق للاستثمار (BTRI)، مصرف المتحد للاستثمار (BUND)، مصرف بغداد (BBOB)، مصرف الإقليم التجاري (BRTB).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/3/2022); Vol. 18, No. 57, Part (2): 37-50
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.2.3

ثانياً. ثبات قائمة الفحص: قام الباحثان باستخدام معامل الفا كرونباخ لقياس الثبات الداخلي لقائمة الفحص للتأكد من مدى موثوقية وارتباط فقرات القائمة، علماً ان القيمة المقبولة لمعامل الفا كرونباخ هو (0.70). والجدول (٢) يوضح ذلك.

الجدول (٢): معامل الفا كرونباخ

فقرات القائمة	معامل ألفا كرونباخ
13	0.903

يفسر الجدول (٢) بأن معامل ألفا كرونباخ تجاوز النسبة المطلوبة (0.70) وهذا يعني أن قائمة الفحص لديها مستوى ثبات عالٍ، ولاختبار مدى صدق قائمة الفحص يتم اخذ الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ.

ثالثاً. مستوى تطبيق متطلبات معيار (9) في المصارف عينة البحث: الجدول (٣) يبين مستويات التطبيق لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (9) في المصارف وخلال السنوات المختارة للبحث الحالي.

الجدول (٣): مستويات تطبيق متطلبات معيار (9) خلال مدة البحث

ت	المصارف	السنوات			
		2016	2017	2018	2019
1	BCOI	4	4	11	11
2	BNOI	4	4	4	7
3	BSUC	4	4	4	10
4	BGUC	4	4	4	4
5	BROI	0	0	0	8
6	BMNS	1	1	1	9
7	BTRI	4	4	10	10
8	BUND	0	1	1	9
9	BBOB	1	1	4	8
10	BRTB	1	1	3	11

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

يفسر الجدول (٣) بأن اعلى تطبيق لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (9) كان في سنة 2019 وأدنى تطبيق لها كان في سنتي 2016 و2017، بينما حصل مصرف التجاري العراقي ومصرف الإقليم على أعلى مستوى للتطبيق بواقع (11) فقرة يليه في ذلك مصرف سومر ومصرف عبر العراق، وهذا يعني ان هناك تطبيق شبه كلي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (9) في هذه المصارف، أما أدنى مستوى تطبيق كان في مصرف الخليج التجاري بواقع (4) فقرات.

رابعاً: الإحصاء الوصفي: يمكن أن توفر الإحصائيات الوصفية معلومات أساسية حول عينة الدراسة وتصف الأداء العام للبيانات المختارة، والجدول (٤) يوضح ذلك.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/3/2022); Vol. 18, No. 57, Part (2): 37-50
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.2.3

الجدول (٤): الوسط الحسابي والانحراف المعياري للعينة

فقرات قائمة الفحص	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	أدنى قيمة	أعلى قيمة
١. تصنيف الأصل المالي ضمن فئة الأصول المالية بالكلفة المطفأة.	0.82	0.388	0.473	0	1
٢. تصنيف الأصل المالي ضمن الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) إذا كان الغرض هو المتاجرة والانتفاع من تغيرات القيمة العادلة.	0.040	0.198	4.949	0	1
٣. تصنيف الأصل المالي ضمن فئة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (OCI) إذا كان الغرض تحصيل التدفقات النقدية والبيع.	0.740	0.443	0.599	0	1
٤. تصنيف أدوات الدين على انها أصول مالية مقيمة بالكلفة المطفأة باستخدام الفائدة الفعالة.	0.000	0.000	0.000	0	0
٥. في نهاية السنة المالية يتم تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر طبقاً للمستويات الثلاث لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (13).	0.740	0.443	0.599	0	1
٦. تغييرات القيمة العادلة للأصول المالية من خلال الدخل الشامل الأخر تظهر في كل من قائمة الدخل الشامل الأخر، وضمن حقوق الملكية.	0.740	0.443	0.599	0	1
٧. الأصول المالية التي تخضع لقياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال المراحل الثلاث وفقاً لدرجة المخاطر المرافقة للأصل المالي تدرج في قائمة الميزانية والحسابات التي تقع خارج الميزانية.	0.380	0.490	1.290	0	1
٨. ضمن المرحلة الأولى يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً بتاريخ اعداد القوائم المالية في حال عدم وجود تغير جوهري.	0.36	0.485	1.347	0	1
٩. ضمن المرحلة الثانية يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر بتاريخ اعداد القوائم المالية للأصول المالية في حال وجود تغير جوهري ولكن عدم وجود دليل موضوعي.	0.380	0.490	1.290	0	1
١٠. ضمن المرحلة الثالثة يتم حساب لخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر بتاريخ اعداد القوائم المالية للأصول المالية داخل قائمة الميزانية والحسابات خارج الميزانية بسبب التعثر – وجود دليل موضوعي.	0.380	0.490	1.290	0	1
١١. يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة بتاريخ اعداد القوائم المالية في قائمة الأرباح والخسائر أو مكاسب استرداد الخسائر والذي ينطوي بتاريخ اعداد القوائم المالية تعديل مخصص الخسارة وفقاً لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (9).	0.280	0.454	1.620	0	1
١٢. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة تعتمد طريقة احتمالية التعثر بموجب تعليمات البنك المركزي ذات الصلة بتطبيق معيار (9) والتي تستند على احتمالية التعثر ونسبة الخسائر عند التعثر.	0.300	0.463	1.543	0	1
١٣. الخسائر الائتمانية المتوقعة المقاسة على أساس تجميعي مع الاخذ بنظر الاعتبار المؤشرات المنصوص عليها في معيار (9)، إذ ينبغي ان تحمل الأصول المالية ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة طبقاً للافتراضات التالية: التصنيف الداخلي، نوع الأداة، الموقع الجغرافي، القطاع.	0.300	0.463	1.543	0	1

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

يوضح الجدول (٤) بأن هناك تطبيق لمعيار (9) في المصارف عينة البحث ولكن بصورة متباينة وهذا ما تؤكده الأوساط الحسابية ومعامل الاختلاف لكل فقرة، حيث بلغت اعلى وسط رتبي خلال سنوات البحث (0.82) كان من نصيب الفقرة الأولى يليه في التطبيق الفقرات (3، 5، 7) بوسط رتبي (0.740) وإن أدني مستوى للتطبيق كان من نصيب الفقرة (11) حيث بلغ الوسط الرتبي لها (0.28)، أما الفقرتان (2) و(4) فهي غير مطبقة في المصارف عينة البحث.

خامساً. اختبار T: يبين الجدول (٥) الفروق المعنوية لمتطلبات تطبيق معيار (9) لعينة البحث، إذ تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة.

الجدول (٥): الفروق المعنوية لتطبيق متطلبات معيار (٩) في المصارف عينة البحث

المتطلبات	م 1	م 2	م 3	م 5	م 6	م 7	م 8	م 9	م 10	م 11	م 12	م 13
قيمة T	11.5	1.00	9.00	9.5	9.5	3.3	3.3	3.6	3.6	2.8	3.1	3.1
Sig.	0.00	0.32	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

يتبين من الجدول (٥) بأن الفروق في تطبيق متطلبات معيار (9) معنوية وهو ما تؤكده النتائج الإحصائية لاختبار (T) عند مستوى معنوية أقل من (5%) باستثناء الفقرة الثانية فكانت غير معنوية أما الفقرة الرابعة فلا يوجد لها تطبيق في المصارف عينة البحث ويعود السبب في ذلك ان هناك استثمارات غير مدرجة في السوق لا تخضع للقياس بالقيمة العادلة فضلاً عن عدم وجود سوق نشط لتقدير الفائدة الفعالة لتقييم أدوات الدين.

وبناءً على النتائج السابقة ترفض فرضية العدم وتقبل البديل ومفادها "يوجد تطبيق لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (9) في الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية".

المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: توصل الباحثان الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

١. لأهمية وجود لغة محاسبية عالية الجودة استند مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى مدخل الأصل-الالتزام في صياغة معايير الابلاغ المالي الدولية والذي يؤكد على وضع مبادئ للأصول والالتزامات بدلاً من القواعد لتقديم المعلومات ذات الصلة عن الجوهر الاقتصادي للمعاملة والتي تساعد مستخدمي القوائم المالي على اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

٢. إن التحول نحو تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية المستندة إلى مدخل الأصل الالتزام لاسيما معيار الإبلاغ المالي الدولي (9) ليس بالعملية السهلة، إذ أن المعوقات التي واجهت الدول ومنها العراق في تطبيق تلك المعايير تمثلت بوجود بعض المصطلحات التي تتطلب تفسير لها منها (التعثر، والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان) فضلاً عن عدم وجود سوق نشط لتقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة.

٣. لا يوجد تطبيق كلي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (9) في المصارف عينة البحث ولكن هناك توجهات بالتطبيق لمتطلبات المعيار وإن أعلى تطبيق كان من نصيب كل من (المصرف التجاري العراقي، ومصرف عبر العراق، ومصرف الإقليم) إلا إن المصارف لم تطبق الفقرتين (2) والفقرة (4) والسبب في ذلك هو وجود أسهم غير مدرجة في السوق، فضلاً عن عدم وجود سوق نشط لتقييم الفائدة الفعالة.

ثانياً. التوصيات: بناءً على ما تم التوصل إليه من استنتاجات يوصي الباحثان بما يأتي:

١. إلزام المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بعمل دورات وورش عمل للمحاسبين العاملين فيها من أجل زيادة المعرفة الخاصة بمدخل الأصل-الالتزام ودوره في صياغة "معايير الابلاغ المالي الدولية.

٢. زيادة الاهتمـام بتدريس مادة "معايير الابلاغ المالي الدولية" والتي بدورها تساعد على رفد الجانب المهني بكوادر قادرة على التطبيق السليم لتلك المعايير.

المصادر

1. Abahoonie, E., & Barbut, Y., (2009), TAX-Fair-Value Accounting Tax Considerations-The use of fair-value accounting in the US has accelerated in recent years as a means of enhancing financial statement quality, transparency and relevance. Here are some highlights of certain tax considerations. Financial Executive, 25(2).
2. BDO, (2019), IFRS in Practice, IFRS 9 Financial Instruments.
3. Bundesbank D., (2019), IFRS9 from the perspective of banking supervision, Monthly Report.

4. Busso, D., (2014), Does IFRS 13 Improve the Disclosure of the Fair Value Measurement? An empirical analysis of the real estate sector in Europe. GSTF Journal on Business Review (GBR), 3(4).
5. Cho, J., & Choi, W. W., (2016), Accounting conservatism and firms' investment decisions. Journal of Applied Business Research (JABR), 32(4), 1223-1236.
6. Dalkilic, A. F., (2014), the real step in convergence project: A paradigm shift from revenue recognition to revenue from contracts with customers. International Journal of Contemporary Economics and Administrative Sciences, 4(3-4), 67-84.
7. Devonish-Mills, L., (2014), the new revenue recognition standard. Strategic Finance, 96(3), 17-19.
8. Dichev, I. D., (2008), on the balance sheet-based model of financial reporting. Accounting Horizons, 22(4), 453-470.
9. Dichev, I. D., (2017), on the conceptual foundations of financial reporting. Accounting and Business Research, 47(6), 617-632.
10. Firescu, V., (2015), Comprehensive income, a new dimension in performance measurement and reporting. Procedia Economics and Finance, 20, 218-223.
11. Gilbert, Charles, (2016), asset liability management Techniques and Practices for Insurance Companies, International Actuarial Association (IAA).
12. Hitz, J. M., (2007), the decision usefulness of fair value accounting–a theoretical perspective. European accounting review, 16(2), 323-362.
13. Holzmann, O. J., & Munter, P., (2014), new revenue recognition guidance. Journal of Corporate Accounting & Finance, 25(6), 73-76.
14. Holzmann, O. J., & Munter, P., (2015), Classification and measurement of financial instruments: a study of divergence, not convergence. Journal of Corporate Accounting & Finance, 26(5), 103-107.
15. Huian, M. C., (2012), Accounting for financial assets and financial liabilities according to IFRS 9. Analele Ştiinţifice ale Universităţii» Alexandru Ioan Cuza «din Iaşi. Ştiinţe economice, 59(1), 27-47.
16. IFRS, (2017), IFRS 17 Insurance Contracts.
17. Khan, S., Bradbury, M. E., & Courtenay, S., (2018), Value relevance of comprehensive income. Australian Accounting Review, 28 (2), 279-287.
18. Kieso, D., Weygandt, J., Warfield, T.D., (2019), Intermediate Accounting, 17e Ed., John Wiley and Sons.
19. Kieso, D., Weygandt, J., Warfield, T.D., (2020), Intermediate Accounting IFRS, 4th Ed., John Wiley and Sons.
20. Koornhof, C., (1995), A balance sheet approach versus an income statement approach to financial reporting.
21. Kusano, M., (2012), Does the balance sheet approach improve the usefulness of accounting information? The Japanese Accounting Review, 2(2012), 139-152.
22. Kvifte, S. S., (2008), Revisiting the Concepts: Time to Challenge the Asset-Liability View. Australian Accounting Review, 18(1), 81-92.

23. Magli, F., Nobolo, A., & Ogliari, M., (2018), The effects on financial leverage and performance: The IFRS 16. International Business Research, 11(8), 76-89.
24. Morales-Díaz, J., & Zamora-Ramírez, C., (2018), The impact of IFRS 16 on key financial ratios: A new methodological approach. Accounting in Europe, 15(1), 105-133.
25. Saito, S., (2011), Accounting standards and global convergence revisited: Social norms and economic concepts. The Japanese Accounting Review, 1(2011), 105-117.
26. Schroeder, R., & Schauer, D., (2010), The impact of SFAS No. 157 on commercial banks. International advances in economic research, 16(2), 175-189.
27. Sinnett, W. M., (2007), New fair value standards stress how, not just what: Financial Executives Research Foundation got opinions from users and preparers of financial statements on whether measuring assets and liabilities at fair value--rather than historical cost--provides users with more relevant information for decision-making. Financial Executive, 23(1), 33-36.
28. Streaser, S., Sun, K. J., Zaldivar, I. P., & Zhang, R., (2014), Summary of the new FASB and IASB revenue recognition standards. Review of Business, 35(1), 7.
29. Widing, B., & Jansson, J., (2018), Valuation Practices of IFRS 17.
30. Wolk I., James L., Rozycki J., (2013), Accounting theory, 8th Ed, SAGE, USA.